أطفالنا في سوق العمل القاسي !!

نبهان لـ«الوطن»: تطوير أنظمة عمل لرصد احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً

أستاذة جامعية: عشرات الآلاف من الأطفال في مختلف المناطق السورية يمتهنون مهناً مصنفة دولياً بالقاسية

| محمد راكان مصطفى

افترشت الطفلة أحلام وأمها الأرض يوضبان حصيلة أكياسهما، وأخوها يبحث عما يمكن اغتنامه من الحاوية، وعلى حافة حاوية أخرى وقف صغير ارتسمت بسمة حزينة على شفاهه متناسياً ثقل حمل كيسه الذي اعتلى ظهره موزعاً نظراته بين الأطفال المتجهين إلى مدارسهم... أعداد كبيرة من الأطفال يمكن لحظهم في طرقات دمشق ممن غادروا مقاعد الدراسة بهدف التماس مصدر للرزق يعينهم على الحياة، الأمر الذي يدق ناقوس الخطر لمستقبل جيل بأكمله، فمن سلم منهم من تبعات الحرب لم يسلم من تبعات الفقر، ما يضع الحكومة والمجتمع الأهلي أمام مسؤولية لا يمكن تجاهلها أو تسويف الحلول لها.

وللوقوف على وجهة النظر الحكومية حول تفشي ظاهرة عمالة الأطفال في مجالات سيئة (مثل نبش القمامة ومسح السيارات على الإشارات وغيرها) أكد معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد فراس نبهان أن هذه الظاهرة تعتبر بشكل عام من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات وتعود لعدة أسباب أهمها الفقر والحاجة وغياب المعيل والتفكك الأسري في بعض الحالات إضافة للتسرب المدرسي، مضيفاً: ولا يخفى على أحد الآثار النفسية والجسدية السيئة التي تصيب الطفل العامل جراء هذه الأعمال.

وقال في تصريح لـ«الوطن»: في هذا الإطار تعمل الوزارة على معالجة هذه الظاهرة الرعاية والتأهيل الخاصة بها وفق تدار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو الجمعيات الأهلية وبالتنسيق مع وزارة العدل.

> ٣٠ ألف طفل استفادوا من مشروع المعونة النقدية لأسر الأطفال من ذوي الإعاقات المعقدة

تعاون دولي

وأشار نبهان إلى أن الوزارة تعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية على حماية حقوق الطفل عبر العديد من المجالات، ويتم بالتنسيق معها لتأهيل وتحسين جودة الخدمات المقدمة في المراكز المتخصصة والتي تمثل البنية التحتية لعمل الوزارة والوصول بخدماتها إلى الشرائح الأكثر ضعفاً ولاسيما النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة (معاهد الرعاية التابعة للوزارة ووحدات الصناعة الريفية ومراكز التنمية الريفية)، وتنفيذ العديد من البرامج في مجال حماية الطفل والأسرة وتعزيز مشاركة اليافعين بالشراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة والجمعيات الأهلية.

نبهان بين أن الوزارة عملت على تطوير أنظمة عمل لرصد احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً ولاسيما الأطفال والمسنين وذوي الإعاقة حيث اعتمدت سورية في عام ٢٠١٥ وثيقة الرصد والإبلاغ والإحالة للفئات الأكثر هشاشة، ويتم الإفادة من الدعم التقني من المنظمات الدولية العاملة بالتعاون مع الوزارة ومنها منظمة اليونيسيف لتطوير نظام إدارة الحالة حيث بدأ التطبيق التجريبي لنظام إدارة الحالة للأطفال في عام ٢٠٢١، وسيتم العمل على توسعه لاحقاً ليشمل النساء والفئات الأخرى الأكثر ضعفاً التي تعنى بها الوزارة ولاسيما المسنين وذوي الإعاقة.

نبهان أشار إلى أن الوزارة عملت على توجيه برامج التعاون مع المنظمات الدولية في مجال الحماية الاجتماعية لتنفيذ برامج استهدافية خاصة للأطفال من ذوي الإعاقة وأسرهم وفي هذا السياق يتم منذ عام ٢٠١٨ ولغاية تاريخه تنفيذ مشروع للمعونة النقدية لأسر الأطفال من ذوي الإعاقات المعقدة بحسب التصنيف الوطني للإعاقة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف لدعم تعافي هذه الأسر وقدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الأطفال، حيث بلغ عدد الأطفال المستفيدين من هذا البرنامج لغاية نهاية العام ٢٠٢١ ما يقرب من ٣٠ ألف طفل.

وفي إطار دعم وبناء قدرات اليافعين بين أن الوزارة أطلقت العمل بمشروع «مساراتي» ضمن عدد من مراكز التنمية الريفية في المحافظات بتمويل من منظمة اليونيسيف لتنفيذ أنشطة بناء قدرات في مجال المهارات الحياتية والتأهيل المهني لبناء قدرات ويقوم مكتب مكافحة التسول بدوره بجمع الحالات ومتابعة الإجراءات القانونية ذات الصلة وعرضها على المحامي العام.

وأوضح أن الجهات القضائية تقوم باتخاذ الإجـراءات القانونية وإحالتهم حسب الحالة والفئة العمرية والجنس إلى دور الرعاية والتأهيل الخاصة بهم والتي تدار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو الجمعيات الأهلية وبالتنسيق مع وزارة العدل.

تندرج تحت باب التسول

وأوضح معاون الوزير أن ظاهرة وجود أطفال على إشارات المرور أو في الطرقات يـندرج تحت بـاب التسـول، وفي هـذا الخصوص اتـخذت الـوزارة عـدداً من الإجـراءات بالتعاون مع وزارات الداخلية والعـدل والسياحة وعـدد من الجمعيات الخيرية ذات الصلة، عبر وضع آلية للحد منها حيث يتم من خلالها الإبلاغ، إذ تقوم وزارة الداخلية من خلال قيادات الشرطة في المحافظات بتخصيص أرقام ثلاثية ساخنة للإبلاغ عن أي حالة تسول من المواطنين ومكان وجود الحالة، ليتم ضبطها حيث يتم إبلاغ الدوريات والتوجه للمنطقة وضبط الحالة وإيداعها لدى أقرب قسم شرطة، ومن ثم الإحالة والمعالجة القضائية حيث تقوم غرفة العمليات بإعلام مكتب مكافحة التسول بوزارة الشؤون يومياً صباحاً وتزويدهم بعدد الحالات المضبوطة، الأمر تغير تماماً بعد الحرب التي تعرضت لها سورية والتي أرغمت الآلاف من الأطفال على ترك مقاعد الدراسة لإعالة أسرهم.

تقارير أممية

وأشارت إلى تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» التي بينت أن ٩٠ بالمئة من الأطفال في سورية يستحقون الدعم بعد ١٢ سنة من الحرب واصفة عمالة الأطفال على أنها مشكلة واسعة الانتشار وأكثرها تعقيداً من بين مشكلات حماية الطفل، مشيرة إلى أنه ورد في تقرير المنظمة الدولية أيضاً أن نحو ٢,٤٥ مليون طفل في داخل سورية و٧٥٠ ألف طفل سوري في دول اللجوء لا يذهبون إلى المدارس ٤٠ بالمئة منهم من الفتيات.

وأكدت الدكتورة كشيك أنه يترتب على ظاهرة عمالة الأطفال نتائج كثيرة تؤثر في المجتمع بشكل عام وعلى الطفل بصورة خاصة، ورأت أن أخطر ما يتعرض إليه هـؤلاء الأطـفـال التـحـرش والاسـتـغـلال الجنسي وإجبارهم على القيام بأفعال منافية للأخلاق والآداب العامة ولا تتناسب مع أعمارهم حيث يستغل أرباب العمل حاجة الأطفال إلى المال وخوف الأطفال من الإبلاغ عما يحدث معهم فهم يقدمون على أفعال خطيرة تترك آثاراً كبيرة عندهم مهما كان عمر الطفل، أضف إلى ذلك أن وجودهم الدائم في الشوارع يجعلهم على تماس مع العصابات الإجرامية التي تقوم بالسرقة، ما يعرض حياة الأطفال للخطر الجسدي والنفسي الأسوأ من الموت.

جهود غير كافية

ولفتت إلى أن هذا النوع من الأعمال تتم إدارتها من الأقارب وعلى رأسهم الأهل، بالإضافة إلى أشخاص يستغلون الطفل وبراءته واستخدامه كوسيلة لجمع المال لهم.

وقالت: على الرغم من الجهود التي قامت وتقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ما زالت هذه الظاهرة في انتشار واسع في جميع المناطق، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الآليات والجهود التي تقوم بها هذه الوزارة غير كافية للحد من هذه الظاهرة.

وبينت أنه من الضروري إيجاد آليات جديدة تعمل لمصلحة حماية هؤلاء الأطفال من جميع أنواع الاستغلال وإيجاد مؤسسات تكون مسؤولة عن هؤلاء الأطفال لتأهيلهم وإعادتهم إلى الحياة من جديد، ويكون ذلك من خلال توفير فرصة التعليم وتأهيلهم وتمكينهم مهنياً بجهود حكومية وأهلية، عبر تقديم كل الرعاية والمأوى والرعاية الصحية وخاصة أن هؤلاء الأطفال فقدوا والديهم أو لا يوجد لديهم معيل.

مهن قاسية

الدكتورة منى كشيك رئيس قسم أصول التربية في كلية التربية في جامعة دمشق رأت أنه وعلى الرغم من إبرام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مذكرتي تفاهم مع منظمة العفو الدولية قبل أكثر من ٣ سنوات بالالتزام للحد من ظاهرة عمل الأطفال في سورية ومكافحتها إلا أنه ما يزال هناك عشرات الآلاف من الذين تقل أعمارهم عن ١٥-١٨سنة في مختلف المناطق السورية يعيشون في ظروف صعبة ويمتهنون مهناً تصفها المنظمة الدولية بالقاسية.

ولفـتـت الـدكـتـورة كشـيـك في حديثها لـ«الوطن» إلى وجود آلاف الأطفال يعملون في مهن متعددة بدءاً من أعمال البناء (نقل رمل- حمل بلوك....) الصعبة إلى ورشات للخياطة وصيـانـة الـسـيـارات وغسيل السيارات إلى جانب غيرها من المهن التي تتطلب جهداً عضلياً يزيد على طاقاتهم وقدراتهم الجسدية.

وتابعت كشيك قائلة: مع أن عمالة الأطفال في سورية ليست ظاهرة جديدة لكنها قبل الحـرب كانت تقتصر على فصل الصيف بعد أن تغلق المدارس أبوابها، فكان أغلب الأطفال يلتحقون بأعمال مؤقتة في ورش عمل قريبة من بيوتهم لكسب بعض المال وتعلم مهنة جديدة إلى حين بدء العام الدراسي فيواصلون تعليمهم إلا أن هذا التي لا تتجاوز ٥ آلاف رغم لجوئهم إلى السوق السوداء لضمان استمرار عملهم لتأمين معيشة أسرهم اليومية.

وأشار أصحاب السيارات العمومي إلى أن مخصصاتهم الشهرية من المفترض أن تكون ٣٥٠ ليتراً ولكن مع تأخر وصول الرسائل فإن مخصصاتهم لا تتعدى كمية مئة ليتر شهرياً فقط، لافتين إلى صدور قرار من محافظ السويداء برفع ٥ بالمئة من مخصصات العمومي لتصبح ١٥ بالمئة من الكميات الواردة للمحطات إلا أنه وحتى هذا التاريخ لم يتم تنفيذ القرار.

مصدر مسؤول في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك أكد لـ«الوطن» أن التأخير في وصول رسائل مخصصات سيارات العمومي والخصوصي على حد سواء يعود إلى نقص الكميات الواردة إلى المحافظة من مادة البنزين والتي لا تتعدى أربعة طلبات يومياً بعد أن كانت تتجاوز الـ٨ طلبات يومياً.

بينما أشار عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في المحافظة إلى أنه تم اتخاذ قرار من محافظ السويداء برفع نسبة ٥ بالمئة من مخصصات المحطات لمصلحة تكاسي العمومي تضاف إلى الـ١٠ بالمئة من المخصصات السابقة، مؤكداً أنه في حال تم رفع هذه النسبة وتنفيذ القرار من شركة المحروقات فسيؤدي ذلك إلى تقليل مدة وصول الرسائل، وبالتالي حل خمسين بالمئة من الإشكالية الحالية التي تعاني منها سيارات العمومي في الحصول على مخصصاتها.

بين ٩-١٠ آلاف ليرة لليتر الواحد.

مشيرين إلى لجوء البعض منهم إلى تغيير المحطة أكثر من مرة ولكن من دون جدوى، منهين بعض أصحاب المحطات بالفساد في عملية توزيع البنزين.

وأكد أصحاب الشكوى أن العمل بات صعباً ومحرجاً للغاية لاضطرارهم لرفع أجرة الطلب من ٧ إلى ٨ آلاف وقد تصل إلى عشرة آلاف حسب بعد المسافة داخل المدينة، الأمر الذي انعكس سلباً على واقع عملهم من جهة وعلى المواطنين من جهة ثانية بعد أن باتت طلبات العمومي مرهقة للجميع وأدت إلى إحجام الأهالي عن ركوب تكاسي العمومي رغم المعاناة الكبيرة من أزمة النقل.

بينما أكد أصحاب الشكوى في القرى التزامهم بالتعرفة

من جديد تأخير في رسائل البنزين!!

| السويداء -عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت لـ«الوطن» من أصحاب سيارات النقل العمومي على ساحة المحافظة مؤكدين في شكواهم التأخير الكبير على موعد استلام رسائل البنزين المخصصة لسياراتهم والتي من المفترض أن تصل كل ٦ أيام بعد أن كانت كل أربعة أيام.

وتضمنت الشكاوى أن رسائل البنزين لم تصلهم منذ أكثر من ١٤ يوماً، على حين أشار آخرون من سائقي العمومي في القرى أن الرسائل لم تصلهم منذ ٢٢ يوماً، واضطرار الكثيرين منهم إلى اللجوء للسوق السوداء لشراء البنزين سواء من البسطات أم من بعض المحطات بسعر يتراوح

دراسة لفتح مكاتب لمساعدة المواطنين على التسجيل على المنصة

مدير تقانة خدمة المواطن لـ«الوطن»: ٢٨٧ ألف جواز سفر تم إصدارها عبر المنصة منذ إطلاقها

آلية جديدة ستعمم خلال أيام لمن يرغب باسترجاع أمواله بعد إلغاء دوره على المنصة

| محمد منار حميجو

كشف مدير مديرية تقانة خدمة المواطن الإلكتروني في وزارة الاتصالات سامر اليماني أن عدد جوازات السفر التي تم إصدارها عبر التسجيل على المنصة حوالي ٢٨٧ ألف جواز سفر منذ إطلاقها وحتى الآن، لافتاً إلى أن هذا الرقم فقط للأشخاص الذين سجلوا على المنصة وحصلوا على جوازات السفر من خلالها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين اليماني أن عدد جوازات السفر على الدور العادي التي تم إصدارها عبر المنصة ٢٠٥٧٥١ جواز سفر، بينما بلغ عدد الجوازات الفورية ٧٧٤١٤ والمستعجلة ٣٨٢٨ جواز سفر.

وردا على شكاوى بعض المواطنين حول الصعوبة في الحجز على المنصة أعاد اليماني السبب إلى أن التسجيل على المنصة يكون حسب عدد الجوازات المسموح التسجيل عليها يومياً والتي تحددها وزارة الداخلية، في حين لا توجد مشكلة في عمل المنصة التي تعمل بشكلها الاعتيادي، مشيراً إلى أنه يوم أمس تم حجز معاملات على المنصة في دمشق ٣٨١ وفي ريفها ١٥٨ معاملة، معتبراً أن هذا الرقم أكبر دليل على أن هناك حجزاً يومياً على المنصة.

> منصة خاصة للمغتربين ويمكن لذوي المغترب الحصول على جواز ابنهم دون حجز

وفيما يتعلق بالمغتربين والراغبين في الحصول على جواز سفر أوضح اليماني أن هناك منصة خاصة تم إطلاقها لهم لمن يرغب بالحجز عليها وهم خارج القطر وفي الدولة الموجودين فيها، موضحاً أنه بإمكان المغترب الحجز على المنصة وإرسال جوازه عبر خدمة البريد «DHL» إلى العنوان الذي يتم تحديده له وبعد إصدار جواز السفر الجديد يتم إرساله له للمغترب عبر البريد أيضاً إلى عنوانه.

وأضاف: كما أنه بإمكان ذوي المغتربين المتواجدون داخل البلاد أن يستخرجوا لهم جوازات سفر من دون أن يكون هناك حجز على المنصة بالشكل القانوني ويكون الدفع بالقطع الأجنبي.

وفيما يتعلق بموضوع استرجاع الأموال لمن حجزوا على المنصة ومن تم ألغوا دورهم أو لم يحصلوا على جوازات سفرهم لسبب ما بعد حجزهم على المنصة كشف اليماني أنه حالياً يتم العمل على وضع آلية جديدة وأنه خلال أيام قليلة ستكون هناك إجراءات جديدة لهذا الموضوع وسوف يتم تعميمها على جميع المصارف والجهات المعنية ليتم إعلانها للمواطنين.

وأشار اليماني إلى أنه لا يوجد حتى الآن أي مكتب مرخص للتسجيل على المنصة للمواطنين الراغبين في الحصول على جوازات سفر، محذراً المواطنين بعدم دفع مبالغ كبيرة لهذه المكاتب، وكاشفاً أنه يتم حالياً دراسة فتح مكاتب تابعة لخدمة المواطن الإلكترونية هدفها مساعدة المواطنين الراغبين في التسجيل على المنصة للحصول على جوازات سفر حسب القوانين والأنظمة.

وبين اليماني أن كل مكتب غير مرخص يتم اكتشافه بأنه يدخل على المنصة للتسجيل للمواطنين للحصول على جواز سفر يتم تحويل اسم هذا المكتب إلى وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

وأشار اليماني إلى أنه دائماً هناك محاولات لاختراق المنصة إلا أنه تم وضع حمايات جيدة لها حتى يتم منع أي اختراق لها وبالتالي هناك جهود مبذولة بالتعاون مع الجهات المعنية في هذا الموضوع لمنع محاولات إفشال عمل هذه المنصة والسيطرة على أي محاولة لاختراقها أو إصدار الشائعات التي تهدف إلى تشويه عملها والإساءة لها.